تشابك في اختصاصات الهيئة و«نقطة الارتباط»

«الميزانيات»: 3 مليارات دولار تعويضات بيئية لم تحول لصندوق حماية البيئة

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الهيئة العامة للبيئة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي إن اللجنة ناقشت مدى تعارض اختصاص نقطة الارتباط البيئي واختصاص أصيل يعود إلى صندوق حماية البيئة المنشأ بحكم قانون 42 الصادر بسنة 2014 ليتبع المجلس الأعلى للبيئة وتؤول إليه الغرامات والتعويضات التي يحكم بها عن الأضرار التي تصيب البيئة.

وأضاف أن التعويضات البيئية المقرة من الأمم المتحدة والبالغة نحو 3 مليارات دولار تقريبًا لم تحول للصندوق، ونقطة الارتباط متمسكة بها بمبررات بأن تلك الأموال لها ارتباط بالأمم المتحدة ومحاولات لإعاقة الرقابة عليها.

ولفت عبدالصمد أن نسبة كبيرة مما صرف من تلك الأموال خصص لمصاريف إدارية بلغت حوالي 25 مليون دينار في حين لم يتم تنفيذ المشاريع البيئة المستهدفة.

وأشار إلى تأكيد اللجنة تعقيبًا على ما أفادت به الهيئة من قيامها ببعض الإجراءات والمخاطبات لإدارة الفتوى والتشريع لإيجاد حل قانوني لهذا النزاع.

وأشار إلى أن الأمر معروض على المجلس الأعلى للبيئة، بأن القانون الخاص بحماية البيئة والصادر بإنشاء الصندوق يسمو على قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل نقطة الارتباط.

وأكد أنه أصبح لزامًا على الهيئة تحمل مسؤوليتها والمطالبة بنقل الإشراف على كافة المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة من نقطة الارتباط البيئي إلى صندوق البيئة كونه المختص قانونًا.

وأشار عبدالصمد إلى أن اللجنة سبق أن ناقشت هذا الموضوع مع سمو رئيس مجلس الوزراء في أحد الاجتماعات التي أعدتها اللجنة لحل بعض القضايا العالقة.

وأكد أن تلك القضايا سيتم متابعتها من خلال اللجنة الوزارية المشكلة بهذا الخصوص، ناهيك عن تأثير ذلك في تضخم الجهاز الإداري في الدولة نتيجة بقاء كيان قد انتفى دوره الذي أنشئ من أجله مع وجود هيئة للبيئة.

وقال عبدالصمد إن اللجنة أكدت ضرورة الانتهاء من اعتماد اللائحة المنظمة لعمل الصندوق والذي نص عليها القانون. ولفت إلى أن اللجنة ناقشت تعدد مجالس الإدارات بما فيها المجلس الأعلى للبيئة ومجلس إدارة الهيئة ومجلس إدارة صندوق حماية البيئة وتكرار عضوية بعض الأعضاء في أكثر من مجلس والزدواجية الصرف للمكافآت.

سأل الشعلة بخصوص بعض التجاوزات التي شابت استخدام أموال الوقف

خليل عبدالله لوزير النفط: ما خطة توظيف الكويتيين بنظام عقود المقاولين المعمول به حاليًا لدى «البترول»

خليل عبد الله

وجه النائب د.خليل عبد الله أبل سؤالًا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل بشأن خطة توظيف الكويتيين بنظام عقود المقاولين المعمول به حاليًا لدى مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها.

وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1 - نسخة من اللائحة التنفيذية لقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بشأن العمالة الوطنية في نظام عقود المقاولين مع بيان مدى التزام المؤسسة والشركات التابعة لها بأحكام اللائحة.

2 - بيان الفرق بين عدد ونسبة التكويت والتكلفة المالية قبل تطبيق نظام عقود المقاولين وبعد بدء تطبيق هذا النظام مع بيان الاستفادة من جراء تطبيق هذا النظام وانعكاساته على المؤسسة والشركات التابعة لها.

3 - ما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة بهدف استقطاب وتأهيل العمالة الكويتية للعمل في القطاع النفطي الخاص؟

4 - ما البرامج التخصصية التي يسعى إلى تحقيقها القطاع النفطي الخاص في عقود المقاولين عبر المؤسسة لإحلال العمالة الكويتية في الأعمال النفطية محل العمالة الأجنبية؟ مع تحديد التخصصات التدريبية والبرامج التي تؤهل العمالة الوطنية للعمل في الشركات النفطية.

5 - كم من المتوقع أن يصل عدد المؤهلين من العمالة الكويتية في التخصصات النفطية التي يحتاج إليها هذا القطاع خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال عقود المقاولين؟

على صعيد منفصل وجه النائب د.خليل عبد الله أبل سؤالًا أيضا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة بخصوص بعض التجاوزات التي شابت استخدام أموال الوقف من قبل الأمانة العامة للأوقاف، ووجود بعض المخالفات المالية والهدر في تعاملات الأمانة عند استخدامها أموال الوقف.

وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1 - كشف يتضمن كافة العقارات الموقوفة التي تديرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكشف بالاستثمارات والأوراق المالية والصناديق والمحافظ الاستثمارية التي تديرها الأمانة أو التي تسهم فيها الوزارة والجهات الأخرى داخل وخارج الكويت.

2 - نسخ من تقارير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات التي شابت استخدام أموال الوقف ووجود مخالفات وتجاوزات مالية في تعاملات الأمانة العامة للأوقاف عند استخدامها أموال الوقف عن آخر خمس سنوات مالية منضمنة ردود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عليها.

3 - ما خطة الوزارة بخصوص إيجارات العقارات الوقفية؟ وما آلية التعامل مع المستأجرين عليها.

4 - ما صحة تسبب الأمانة العامة للأوقاف بهدر أموال الوقف من خلال الإبقاء على استخدام أموال الوقف من قبل الأمانة العامة للأوقاف، ووجود بعض المخالفات المالية والهدر في تعاملات الأمانة عند استخدامها أموال الوقف.

وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1 - كشف يتضمن كافة العقارات الموقوفة التي تديرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكشف بالاستثمارات والأوراق المالية والصناديق والمحافظ الاستثمارية التي تديرها الأمانة أو التي تسهم فيها الوزارة والجهات الأخرى داخل وخارج الكويت.

2 - نسخ من تقارير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات التي شابت استخدام أموال الوقف ووجود مخالفات وتجاوزات مالية في تعاملات الأمانة العامة للأوقاف عند استخدامها أموال الوقف عن آخر خمس سنوات مالية منضمنة ردود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عليها.

3 - ما خطة الوزارة بخصوص إيجارات العقارات الوقفية؟ وما آلية التعامل مع المستأجرين عليها.

4 - ما صحة تسبب الأمانة العامة للأوقاف بهدر أموال الوقف من خلال الإبقاء على محفظة عقارية دون تطوير فترات طويلة ما أدى إلى تدني عوائدها المالية مقارنة بالعوائد السوقية إضافة إلى التجاوزات التي شابت إدارة الأمانة للمحفظة العقارية؟ إذا كان ذلك صحيحًا فيرجى تزويدي بمواطن الهدر وأسبابه ومن المسؤول عنه وهل تم محاسبة المتسبب؟ وفي حال كان ذلك صحيحًا يرجى بيان أسباب ادعاء ديوان المحاسبة بتقريره بوجود هدر وتجاوزات في المحافظ العقارية.

-5 كشف يتضمن صرف المكافآت والامتيازات لمعظي الأمانة العامة للأوقاف في الشركات التي تساهم فيها للسنوات الخمس الأخيرة مع بيان نوع الصرف وتاريخه وما إذا تم استرجاع هذه المكافآت نظرًا لمخالفة ذلك للمرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1976 في شأن الخدمة المدنية.

-6 ما صحة قيام الأمانة العامة للأوقاف بضخ أموال للوقف في استثمارات متعثرة ما أدى إلى التسبب بخسائر؟ إذا كان ذلك صحيحًا فكم تبلغ قيمة الأموال التي تم استثمارها والجهة التي تم ضخ الأموال فيها ونتائج هذه الاستثمارات على أموال الوقف وقيمة الخسائر المحققة؟

نقوم بشكل غير مباشر بالمساهمة في تقديم الدعم للنواب من خلال رفع كفاءة وتطوير أداء الموظفين

رنا الغانم: إدارة التدريب نفذت 53 برنامجاً تدريبياً في دور الانعقاد الحالي .. وجارٍ العمل على مشروعين تطويريين

رنا الغانم

- نقوم بإعداد ميزانية التدريب السنوية مع الجهات المعنية حسب دراسة الاحتياجات بما يناسب عدد الأنشطة المقترحة

- الإدارة تقوم بإشراك الموظفين والمستشارين في المجلس في عملية تدريب العاملين بالأمانة العامة عبر تنظيم ورش عمل وجلسات

أكدت مديرة إدارة التدريب في الأمانة العامة لمجلس الأمة رنا الغانم أن إدارة التدريب تقوم بشكل غير مباشر بالمساهمة في تقديم الدعم للنواب من خلال رفع كفاءة وتطوير أداء الموظفين الذين لهم اتصال مباشر بالنواب في العمل من خلال تقديم برامج تدريبية تناسب احتياجاتهم.

وأوضحت الغانم في لقاء صحافي لـ "شبكة الدستور الإخبارية" أن هناك ارتباطا مباشرًا لإدارة التدريب بإدارات الأمانة كالإدارة المالية وإدارة الإعلام وإدارة الخدمات وإدارة العلاقات العامة والمراسم لتقديم أفضل الدورات التدريبية لتطوير الأداء الوظيفي لموظفي المجلس وغيرهم.

وأشارت إلى أن إدارة التدريب تقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية الفنية والشخصية في مختلف القطاعات في الأمانة العامة، وتعد خطة تدريبية مناسبة لسد الثغرات في الأداء وتحسين المهارات المطلوبة على المستويين القصير والبعيد.

وأضافت أن الإدارة تقوم بإعداد ميزانية التدريب السنوية مع الجهات المعنية حسب دراسة الاحتياجات التدريبية بما يناسب عدد الأنشطة المقترحة في الخطة وعدد الموظفين الذين سيشاركون في هذه الأنشطة.

وأكدت أن تنفيذ الأنشطة التدريبية والتطويرية من برامج تدريبية يتم بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة أعمال الإدارة من خلال مراجعة تقارير متابعة وتقييم البرامج التدريبية والمقترحات والتوصيات المعدة في هذا الشأن من أجل تطوير التدريب.

ولفتت الغانم إلى أن عدد موظفي الإدارة يبلغ عشرة موظفين، وأن إدارة التدريب تضم قسمين هما قسم تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية وقسم متابعة وتقييم البرامج التدريبية.

وأوضحت أن مهام قسم تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية تتلخص في إعداد الخطة التدريبية وإعداد الموازنة المالية للتدريب وفقا لمتطلبات تنفيذ الخطة التدريبية.

وأضافت أن من مهام هذا القسم أيضا اتخاذ إجراءات الترشيح وإيفاد الموظفين للبرامج التدريبية والمؤتمرات التثقيفية داخل وخارج الكويت بالتنسيق مع الجهات المعنية وفق النظم واللوائح المتبعة في الأمانة العامة للمجلس.

وبينت أن الإدارة تقوم بإشراك الموظفين والمستشارين العاملين في المجلس في عملية تدريب العاملين في الأمانة العامة عبر تنظيم ورش عمل وجلسات يشارك فيها الموظفون بالتدريب أو يكون الموظفون هم المدربين فيها.

وأكدت الغانم أن قسم تخطيط وتنفيذ البرامج يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للقطاعات والإدارات المعنية عن أنشطة القسم من خلال إرسال كتب أو رسائل إلكترونية يتم فيها اطلاعهم على أهم البرامج والأنشطة التدريبية التي يقوم بها القسم.

وقالت الغانم إن القسم يقوم أيضا بتدريب طلبة الجامعات سواء من جامعة الكويت أو بعض الجامعات الخاصة ميدانيًا بحيث يطلعون من قرب على آليات العمل في قطاعات معينة تناسب تخصصاتهم.

وأشارت الغانم إلى أن مهام قسم التخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية استضافة موظفين من مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج للتدريب على رأس العمل في مجالات متعددة ضمن خطط التدريب المشتركة بهدف الاستفادة من خبرات كل مجلس.

وبشأن قسم متابعة وتقييم البرامج التدريبية قالت الغانم إن القسم مكمل لعمل قسم التخطيط والتنفيذ حيث يقوم بمتابعة تنفيذ البرامج التدريبية وتقييمها من حيث المنهج والمحتوى العلمي وكفاءة المدربين وتقنيات التدريب وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير العمل في ضوء نتائج التقييم.

وبينت الغانم أن القسم يقوم بإعداد وإصدار التقارير والمؤشرات الإحصائية والرقمية التي توضح نشاط إدارة التدريب سواء تقارير سنوية أو شهرية.

وأضافت أن القسم يشرف أيضا على تقييم مستوى التقدم في إنجاز خطة التدريب وإعداد تقارير دورية بنتائج المتابعة وإرسالها لرؤساء القطاعات المعنية لمتابعة الموظفين. ولفتت الغانم إلى أن عدد الدورات والأنشطة التدريبية التي تم تنفيذها في دور الانعقاد الحالي بلغ 53 برنامجًا وما زال العدد في ازدياد.

وأضافت أن عدد البرامج والأنشطة التدريبية التي تم تنفيذها منذ تسلمها إدارة التدريب حتى الآن هو 437 برنامجًا و102 دورة وأنشطة تدريبية داخلية خلال عام 2018-2019.

وكشفت الغانم عن أن البرامج يتم تنفيذها من خلال شقين قاما أن يكون البرنامج مدرجًا في الخطة التدريبية وفي هذه الحالة يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل المنسقين والقسم المختص لتنفيذها أو أن يكون غير مدرج في خطة التدريب ويتم مخاطبة إدارة التدريب لطلب البرنامج.

وأشارت إلى أن الآلية هنا ستختلف من حيث إن قسم تخطيط وتنفيذ البرامج سيقوم بدراسة الطلب أولا والتحقق من الحاجة الفعلية إلى تنفيذ البرنامج من القطاع الطالب والرجوع إلى قطاع المالية للتأكد من توافر اعتماد مالي بالميزانية ومن ثم يتم الرد على الجهة الطالبة بالموافقة أو الرفض.

ولفتت الغانم إلى مشاركة إدارتها في 18 نشاطا تدريبيًا خارج الكويت من 01/04/2018 حتى الآن، مؤكدة أن هذه الأنشطة مميزة في مجالات تناسب الاحتياجات التدريبية للموظفين.

ولفتت إلى أن عدم وجود موظفي الإدارة في الجلسات الأسبوعية للمجلس سببه أن طبيعة عمل الإدارة لا تتطلب ذلك، إلا أن بعض موظفي الإدارة يوجدون في بداية افتتاح كل دور انعقاد للمساهمة في العملية التنظيمية بشكل عام.

وعن اقتراحاتها لتطوير آلية العمل في الإدارة أكدت الغانم أن طبيعة عمل الإدارة غير روتيني ولا يسير على وتيرة واحدة بل يحتاج إلى إيجاد حلول مستمرة وأفكار جديدة لتطوير العمل بما يواكب رؤية ورسالة الأمانة العامة لمجلس الأمة والأهداف الاستراتيجية.

وأضافت أنه على سبيل المثال وليس الحصر يوجد في هذه السنة مشروعان تطويريان على خطة إدارة التدريب لعام 2019 جار العمل فيهما بهدف تحويل التقارير الإحصائية الدورية الخاصة بالقطاعات وأيضا نظام استبانات التقييم إلى نظام آلي.

وأكدت الغانم أن إدارة التدريب تسعى بشكل عام إلى مواكبة المستجدات الحديثة في مجال العمل الإداري والفني المرتبط بطبيعة العمل في المجال البرلماني والاستعانة بوسائل التدريب المتطورة.

وأشارت إلى أنه إضافة إلى ذلك يتم انتقاء أفضل القاعات والتجهيزات التقنية الحديثة عند تنفيذ البرامج والحرص على اختيار أفضل الخبراء والمدربين المتميزين في مختلف التخصصات والمجالات سواء كانت إدارية أو فنية. وثمنت مديرة إدارة التدريب في مجلس الأمة رنا الغانم جهود رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ودعمه المتواصل للأمانة العامة للمجلس والإدارات التابعة لها كافة.

وقالت الغانم إن هذا الدعم يساهم في تطوير العمل وتقديم الأفضل للأمانة العامة وموظفيها.

ووجهت الغانم في ختام اللقاء الشكر إلى الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري والأمين العام المساعد لقطاع الموارد البشرية من أجل تحقيق رؤية الأمانة العامة في أن تكون رائدة ونموذجًا يحتذى به من أجل تحقيق الأهداف والتطلعات.

رافضًا ما يطرح عن إنشاء هيئة خاصة للنظر في تلك القضايا

الموزري: اللجوء إلى القضاء الحل الأمثل لمعالجة «تزوير الجنسية» وإنهاء ملف «البدون»

شعيب الموزري

أكد النائب شعيب الموزري أن المعالجة الحقيقية لقضايا تزوير الجنسية الكويتية وإنهاء ملف المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» لن تكون إلا من خلال القضاء، رافضًا ما يطرح عن إنشاء هيئة خاصة للنظر في قضايا الجنسية.

وقال الموزري، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن محاولة ترسيخ فكرة إنشاء هيئة عامة تتعلق بقضية تزوير الجنسي محاولة للتشكيك في فئات من المجتمع وأمر لا يمكن قبوله، لأن المكان الحقيقي المختص بمعالجة هذه المسائل هو السلطة القضائية، مؤكدًا ثقته التامة بالقضاء والنيابة العامة.

وحذر من أن هذه الهيئة إذا أنشئت قد يستغلها البعض في ترهيب وابتزاز المواطنين وستكون سيفًا مصلتًا على رقاب المواطنين، مضيفًا «حتى من حارب أجداده في معارك مثل الرقة والصريف وغيرها يتم سحب أوراقه ويقولون عنه غير كويتي».

ولفت الموزري إلى ما ذكره رئيس مجلس الأمة في جلسة 11 /04/ 2017 عن وجود زيادة غير طبيعية في أعداد المواطنين ووجود تزوير للجنسية الكويتية، مبينا أن هذا الطرح تم بحضور السلطة التنفيذية ووزير الداخلية ولكن منذ ذلك الحين لم يتخذ أي إجراء لمحاسبة أي من أطراف التزوير.

وتساءل الموزري» كيف يتم إنشاء هذه الهيئة وهي لا تملك سلطة قضائية؟ ومن أين تأخذ هذه الهيئة معلوماتها؟ مطالبًا الحكومة بفتح ملفات تزوير الجنسية عبر السلطة القضائية وليس عن طريق إنشاء هيئة.

وقال « لا أشكك بأحد ولا أقبل التزوير بالهوية الوطنية، ولكن الحكومة لم تتحرك في هذا الجانب »، مشيرًا إلى أنه طالب بتمكين القضاء في هذه القضية ولكن لم يؤخذ بكلامه وتم رفض اقتراحه.

من جهة أخرى طالب الموزري بمعالجة وحل قضية (البدون) ورفع الظلم الواقع عليهم بسبب استمرار القضية عالقة دون حلول نهائية.

ولفت إلى أن رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية سبق أن صرح بأن هناك أكثر من 30 ألف مستحق للجنسية الكويتية وبالتالي يجب إنهاء معاناتهم، متسائلا: «فلماذا لم تعالج أوضاع هؤلاء ويتم التصرف طبقا للقانون مع البقية»؟

وطالب بتمكين (البدون) من اللجوء للقضاء وتحويل كل الملفات إلى النيابة العامة ما لم يكن هناك من لا يثق بالمستندات التي بحوزة الجهاز المركزي، مؤكدًا أن حل هذه القضية يكون من خلال القضاء الكويتي.

ورأى أن بعض أصحاب النفوذ يهمهم إلهاء المجتمع الكويتي بقضايا تزوير الجنسية وغير محددي الجنسية والقروض والوظائف والإسكان وغيرها، معتبرًا أن استمرار تلك المشاكل يؤكد «وجود فكر ونهج ماسوني بأيدي كويتيين، وأن هناك من يرغب في استمرار هذه المشاكل بالرغم من أن حلولها سهلة جدًا ولا تحتاج إلى فكر أو ذكاء أو تجاوز على القانون».

وعن الاستجوابات الحالية، قال الموزري إن البعض يجرّع من هذه الأداة الدستورية بينما هي مجرد سؤال مغلظ يتم التعامل معه وفقا للأطر الدستورية، مشيرًا إلى أن «لدي علمًا بأن هناك استجوابا سيقدم غدًا لوزير الصحة».

وأكد أنه فيما يخص وزارة المالية فيجب على الشعب الكويتي أن يركز على كل ما يجري فيها لأنها هي خزنة الدولة حيث يتم العبث بأموال الشعب منذ سنوات عديدة حتى الآن.

ووجه الموزري رسالة إلى المقترضين بألا يعولوا على الحكومة في حل قضيتهم لأنها هي المتسبب الرئيسي بها.